مجلة البـاحث للـدراسات الأكاديـمـية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 03 / السنة: 2021 / ص ص: 809- 831

استراتيجية بناء القدرات لتنمية سياحة مستدامة في الجزائر

Capacity-building strategy for sustainable tourism development in Algeria

تاريخ الإرسال: 2021/02/15 تاريخ القبول: 2021/05/11

بورياح سلمة *
جامعة بومرداس- الجزائر
s.bouriah@univ-boumerdes.dz

بن عياش سمير
جامعة بومرداس- الجزائر
s.benayache@univ-boumerdes.dz

ملخص:

يعد بناء سياحة مستدامة في الجزائر مسألة مهمة من أجل تحقيق التنمية، وبالرغم من امتلاك الجزائر للعديد من المقومات السياحية والجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع، غير أنه فشل في تحقيق نقلة نوعية في جعل الوجهة الجزائرية جذابة سياحيا بسبب القصور في السياسات والاستراتيجيات المنتهجة لتركيزها خصوصا على الجانب الكمي من إنجاز الهياكل وتوسيع الحظيرة الفندقية، إضافة إلى عدم الاستقرار المؤسساتي لوزارة القطاع. تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مسألة بناء القدرات باعتبارها عملية أساسية لتنمية السياحة المستدامة في الجزائر. بتركيزها على بناء القدرات المحلية البشرية والتنظيمية والمؤسسية، إلى جانب تكاثف الجهود بين مختلف الفواعل الرسمية المركزية واللامركزية من جهة، ومؤسسات غير حكومية من مجتمع مدني ومواطنين وانخراط في الجهود الدولية، من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ السياحة المستدامة؛ استراتيجية؛ بناء القدرات؛ بناء القدرات المحلية.

Abstract:

Building sustainable tourism in Algeria is an important issue in order to achieve development, Despite Algeria's ownership of many tourism potentials and the efforts made by the state to advance this sector, it failed to achieve a qualitative leap in making the Algerian destination tourist-attractive due to the shortcomings in the policies and strategies adopted by focusing in particular. On the quantitative side of the completion of the structures and the expansion of the hotel and tourism enterprises, in addition to the institutional instability of the Ministry of the Sector.

This study aims to clarify the

* - المُؤلِف المُراسل.

issue of capacity building as an essential process for the development of sustainable tourism in Algeria. By focusing on building local human, organizational and institutional capacities, as well as intensifying efforts between the various central and decentralized official actors on the one hand, and non-governmental institutions of civil society and citizens, and their involvement in international efforts, on the other hand.

***Keywords**: Algeria; Sustainable Tourism; Strategy; building Local; building Local capacity.*

مقدمة:

يعد قطاع السياحة في الجزائر قطاعا هاما، يمكن أن يساهم في توفير مناصب العمل وفي المشاركة الفعالة في التنمية الوطنية، في ظل التراجع المستمر لعائدات الجباية النفطية، نظرا لمقومات الجزائر السياحية وإمكاناتها الغنية والمتنوعة في الأقاليم الشمالية والمطلة على البحر المتوسط، ثم الأقاليم الجبلية، وصولا إلى الأقاليم الصحراوية، غير أن الاستثمار في هذا القطاع لا يعكس البتة التنوع الذي يتميز به ولا المخصصات المالية المرصودة له من أجل تحديثه وعصرنته واستغلاله بطريقة عقلانية، والارتقاء به إلى مصاف تنافسي في عالم شديد التنافسية، وسريع التغيير وفي ظل أسواق سياحية إقليمية ودولية تتنافس للاستجابة لمطالب ولتطلعات السائح العالمي متعدد الأذواق، من هنا جاءت هذه الدراسة لتتناول مسألة المشاكل التي تعترض القطاع السياحي في الجزائر، والبحث في تبني إستراتيجية بناء القدرات كمدخل مقترح من أجل تنمية وتطوير سياحة مستدامة، بالتركيز على القدرات المحلية والاستثمار فيها لأجل تحقيق التنمية المستدامة، وبناء على ما سبق نطرح إشكالية البحث التالية: **كيف يمكن أن يساهم بناء استراتيجية متكاملة للقدرات المحلية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة في الجزائر؟**

- **الهدف من الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى:
- تحديد أهمية بناء القدرات في تحقيق سياحة مستدامة؛
- إبراز أهمية عملية بناء القدرات في الاعتماد على الإمكانات المحلية وتطويرها لتحقيق سياحة مستدامة؛
- تشخيص واقع قطاع السياحة في الجزائر؛
- إبراز أثر بناء استراتيجية لقطاع السياحة في تنمية سياحة مستدامة في الجزائر؛

وسيتم تحقيق هذه الأهداف وفق المحاور التالية:

المحور الأول: بناء القدرات المحلية، المفهوم والأبعاد.

المحور الثاني: السياحة المستدامة المفهوم والأسس.

المحور الثالث: استراتيجيات السياحة المستدامة في الجزائر.

المحور الرابع: إستراتيجية بناء القدرات المحلية كآلية لتنمية قطاع السياحة في الجزائر.

المحور الأول: بناء القدرات المحلية، المفهوم والأبعاد

يساهم مدخل بناء القدرات في تطوير المنظمة أو المؤسسة بفضل التغيرات الإيجابية لتحسين القدرات في وضع الاستراتيجيات والاتصال والتنظيم.

أولا- تعريف بناء القدرات

قبل تعريف مصطلح "بناء القدرات" يجب الإشارة إلى اختلاف معنى القدرة Capability، عن القدرة بمعنى Capacity؛ حيث يشير الأول إلى المهارات والمعارف والاتجاهات الفردية للأفراد أو للمجموعات وقدرتهم على القيام بالمسؤليات والمهام الملقاة على عاتقهم، أما مفهوم القدرة بمعنى Capacity؛ يتعدى التعريف السابق إلى مدى اتساق المهارات الفردية للأفراد مع تحقيق أهداف المنظمة، ومدى توافر المواد المطلوبة لتحقيق أهداف المنظمة وكذا توافر الإطار المناسب لنمو القدرات، كما تتضمن القدرة أنواع من التغيير في السلوك سواء بشكل تدريجي أو تحولي.[1]

يؤدي مدخل بناء القدرات إلى خلق ترابط بين جوانب المنظمة أو المؤسسة من حيث المهمة والهيكل والعلاقات والأنشطة، بالإضافة إلى عملية التطوير المؤسسي بأكملها. وتعد أنشطة بناء القدرات عملية مستمرة يعمل من خلالها الأفراد والأنظمة في أطر ديناميكية تفاعلية ويتعلمون من خلالها كيفية تطوير وتنفيذ استراتيجيات، بحيث يتم تحقيق الأهداف المرجوة لتحسين الأداء بصورة مستدامة وما يميز عملية بناء القدرات أنها يمكن أن تتحقق بموارد مالية قليلة.[2] وعموما فبناء القدرات هو استراتيجية تحقق استمرارية جهود التنمية. [3]

ويستخدم بعض الباحثين مفهوم بناء القدرات capacity building كمرادف لمفهوم تنمية القدرات capacity development، بينما يفرق البعض الآخر بين المفهومين على

أساس أن مفهوم التنمية يعكس درجة من درجات التطور في القدرة في حد ذاتها؛ أما مفهوم البناء يوحي بعدم وجود قدرات أصلا ومن ثمة فإننا بحاجة لبناء تلك القدرات من جديد؛ في حين أن التنمية تعني تطوير ما هو قائم من القدرات لدى الأفراد أو المؤسسات أو النظم.

وهناك من الباحثين من يستخدم مفهوم بناء القدرات كمفهوم مرادف لتنمية القدرات على أساس اتسام المفهومين بذات الخصائص؛ من حيث تعدد الأبعاد والهدف والاستمرارية والتعبير عن الاحتياجات الداخلية والتركيز على ما هو قائم من أجل توظيف وتعظيم القدرات الحالية.(4)

ويمكن أن يرتبط مصطلح "بناء القدرات" بأزمات أو حالات ما بعد إنتهاء الصراع مباشرة، حيث حصل فقدان كبير للقدرات القائمة بسبب تدميرها أو هروبها، وهي تشمل المجالات التي يتعين فيها إدخال قدرات جديدة ومن ثمة يتم بناء قدرات جديدة.(5)

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القدرة بأنها "قدرة الأفراد والمنظمات أو الوحدات التنظيمية على القيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستمرارية "، كما يعرف البرنامج بناء القدرات بأنه "العملية التي يتم من خلالها تنمية قدرات الأفراد والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات سواء بطريقة فردية أو جماعية بالدرجة التي تمكنهم من القيام بالوظائف وحل المشكلات وإنجاز الغايات"(6).

كما تعرف الأمم المتحدة بناء القدرات باعتبارها "عملية تطوير وتعزيز للمهارات والغرائز والقدرات والعمليات والموارد التي تحتاج إليها المنظمات والمجتمعات المحلية للبقاء والتكيف والازدهار في عالم سريع".

ويقترح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في سياق مهامه تعريف لبناء القدرات بوصفه "عملية تغيير يشارك من خلالها الأفراد والمؤسسات في مجموعة من أساليب التعلم، حيث يطورون ويكتسبون معارف ومهارات وخبرة فنية وأدوات تعزز قدرتهم على التعلم بشكل فعال وتحسين أنفسهم والبيئة التي يعملون فيها، وهو ينطوي على العديد من الأنشطة والعمليات التي تهدف في نهاية المطاف إلى تنفيذ سياسات ومشاريع وبرامج وعمليات وقرارات واستجابات مؤسسية نوعية وفعالة".

تستند الاستراتيجية إلى دورة التعلم المستوحاة من تصنيف بلوم للتعلم (اكتسب

واستوعب وحلل ونفذ وتحقق وابتكر) حيث يصور دورة ديناميكية من اكتساب المعارف والمهارات.، ويستهدف بناء القدرات الأهداف التالية: اكتساب المعارف والمهارات والدراية الفنية؛ تطوير الكفاءات وتعزيزها؛ تطوير أو تعزيز القدرة على تحقيق الرسالة والتطلعات؛ تحسين الأداء الفردي والمؤسسي؛ بناء المؤسسات وتحسين نظم الإدارة؛ تعزيز القدرات وإنشائها وتكييفها والحفاظ عليها.

وحتى تتحقق عملية بناء القدرات ينبغي أن تجري هذه الأخيرة في بيئة تعليمية ديناميكية وتفاعلية تحوي مجموعة متنوعة من الدورات المتخصصة والحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسات واجتماعات فرق الخبراء والتدريب المصمم حسب الطلب، وورش عمل تبادل المعرفة التي تدعم دورة التعلم. وينبغي أن يستند بناء القدرات إلى التحديات السياقية والمتطلبات المؤسسية والتنظيمية ويجب تحديد الإحتياجات المؤسسية لبناء القدرات.[7]

ثانيا- بناء القدرات المحلية

لتحقيق بناء القدرات المحلية لابد من الاهتمام بثلاثة مكونات أساسية، المكون الأول هو العنصر البشري وذلك بتنمية مهاراته وقدراته خاصة الأفراد الذين يتسمون بالكفاءة داخل المؤسسة، المكون الثاني يتمثل في الموارد والعمليات التنظيمية؛ ويتعلق بالعمل على تنمية الموارد الأساسية كالموارد المالية، المعلوماتية، الفنية وغيرها، أما المكون الثالث فيتعلق بالتنمية المؤسسية؛ ويتضمن هذا المكون علاقات القوة بين المؤسسات وكذا التحديد الدقيق للوظائف والعلاقات المؤسسية المتبادلة داخل المنظمة.[8]

ويساهم بناء وتعزيز القدرات المحلية في تحقيق أفضل استفادة من الموارد المحلية والبشرية، التقنيات والمؤسسات لتحقيق التغيير المستدام، وأيضا اتباع نهج شامل في معالجة قضايا عدم المساواة في العلاقات بين الأغنياء والفقراء وبين المهمشين والمدمجين (من أفراد ومجموعات ومناطق). وكذا القيام بإصلاحات سياسية ومؤسسية[9].

كما تساهم عملية بناء القدرات المحلية في تحقيق أهداف الوحدة المحلية من خلال التكيف مع بيئتها المحيطة والاستجابة للمستجدات، وكذا القدرة على جذب الموارد من البيئة وكيفية تنميتها ما يسمح بالاستمرارية، وأيضا القدرة على إحداث التوازن

بين التنوع والتماسك وبين الاستقرار والابتكار[10].

وتتحقق عملية بناء القدرات المحلية أولا بإشراك أصحاب المصلحة، تقييم القدرات المحلية، صياغة استجابة لتنمية القدرات، تنفيذ استجابة تنمية القدرات، تقييم تنمية القدرات[11].

ثالثا- بناء القدرات في الخطط العالمية للأمم المتحدة

تعتبر مسألة بناء القدرات من أهم أهداف التنمية المستدامة، حيث تشير الغاية 17-9 من أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية المستدامة لعام 2030 إلى بناء القدرات وتهدف إلى "تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذا فعالا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. وتلزم الدول الأعضاء أيضا في الفقرتين 109(ب) و109(ج) على التوالي بتعزيز مؤسساتها الوطنية لاستكمال بناء القدرات.[12] كما يشير عدد كبير من غايات أهداف التنمية المستدامة إلى تقديم البلدان المتقدمة الدعم من خلال تبادل المعارف العلمية والخبرات التكنولوجية(المقصد14-أ)، وتشييد البنى التحتية (المقصد11-ج)، والتدريب المباشر (المقصد 3-ج).[13]

وينظر إلى بناء القدرات على أنه وظيفة رئيسية للأمم المتحدة يتعين تعزيزها، كما تشمل الخطط الدولية أشكالا متعددة من بناء القدرات بما في ذلك التعاون بين المدن والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتدريب والتعلم الإلكتروني، وقد أثبتت هذه المنهجيات فعاليتها فيما يخص الفئات المستهدفة التي تتراوح بين صانعي السياسات والقرارات ومختلف أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي والمجتمعي[14].

المحور الثاني: السياحة المستدامة المفهوم والأسس

أولا- مفهوم السياحة المستدامة

تناولت المنظمة العالمية للسياحة WTO مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيلا 1980 وفي أكوبولاكو 1982 وفي صوفيا 1985.[15] وفي عام 1988 وضعت منظمة السياحة العالمية تصورها للمبادئ الكفيلة بتحقيق السياحة المستدامة والمتمثلة في إدارة كافة الموارد بما يلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية من جهة،

والمحافظة على المقومات الثقافية والتفاعلات البيئية الأساسية والتنوع الحيوي وأنظمة دعم الحياة من جهة أخرى.[16]

بعد ذلك تم تقديم المبادئ الأساسية والخيوط العريضة لتبني مفهوم الاستدامة في التنمية السياحية من خلال الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الذي انعقد في lanzarote بجزر الكناري في اسبانيا 1995، أما التبني الفعلي لهذا المفهوم فكان خلال قمة الأرض التي انعقدت بنيويورك 1992[17].

يشير مفهوم السياحة المستدامة إلى الجهود الهادفة إلى التقليل من التأثيرات البيئية السلبية المصاحبة للأنشطة السياحية بأطيافها الواسعة، والمساهمة في المحافظة على الخصائص والمعطيات البيئية في إطار التنمية المستدامة، فالسياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

عرفت المنظمة العالمية للسياحة، السياحة المستدامة بأنها "السياحة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[18]

ثانيا- أسس السياحة المستدامة

تتكون السياحة المستدامة من مكونان أحدهما مادي والآخر معنوي، يتجلى المكون المادي في توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم، حيث نضمن أن استهلاك اليوم لا يفوق الكميات المطلوبة استهلاكا غدا؛ أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيتمثل في كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة فهي تؤدي إلى تلاقي نوعين من الثقافات ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح مما يخلق تواصلا اجتماعيا وبيئيا.

فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي تهدف إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري

يتفادى المشكلات التي تثيرها في النسيج الاجتماعي والموروث الثقافي للأمة، مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات ثلاث مجموعات؛ السياح بتقديم ما يتلاءم ورغباتهم واحتياجاتهم وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد؛ موظفو السياحة وذلك بتحسين ظروفهم العملية وإتاحة فرص التأهيل المتواصل لهم؛ سكان المقصد السياحي بأن تأخذ السياحة شكلا يتلاءم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطرق ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي، بالإضافة إلى تحقيق التواصل البيئي الذي يقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية (الهواء، الماء، التربة ومختلف الأحياء) ويتحقق هذا من خلال تبني سياسة للتنمية السياحية جوهرها المحافظة على المكونات البيئية[19].

ولتحقيق التنمية المستدامة ينبغي الموائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة، وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى وفق ما يلي:

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات والإرشادات الضرورية؛
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على الحركة السياحية؛
- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة؛
- التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين والعاملين في المواقع السياحية؛
- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي والقدرة الاستيعابية تشمل: الطاقة الاحتمالية للمكان؛ الطاقة الاحتمالية للبيئة؛ الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية؛ الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات لهم دون ازدحام؛
- توفير وظائف ومرافقة مشاريع مصغرة للسكان المحليين مثل الصناعات التقليدية ومرافقة تقليدية لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية والإرشاد الزراعي؛
- تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة مثل القطاع الخاص والقطاع الحكومي والمؤسسات غير الحكومية والسكان المحليين.[20]

فالسياحة المستدامة تعمل على الاستخدام الأمثل للموارد البيئية التي تشكل مفتاحًا في تنمية السياحة، والحفاظ على العملية البيئية الأساسية والمساعدة في الحفاظ على

الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، والحفاظ على تراثها الثقافي المبني والحي والقيم التقليدية، والمساهمة في التفاهم والتسامح بين الثقافات، ضمان عمليات اقتصادية مجدية وطويلة الأجل، وتوفير مزايا اقتصادية اجتماعية لجميع أصحاب المصلحة الموزعة بشكل عادل، بما في ذلك فرص العمل المستقرة وكسب الدخل والخدمات للمجتمعات المضيفة، والمساهمة في التخفيف من حدة الفقر.[21]

وتساهم المنظمة العالمية للسياحة في دعم السياحة المستدامة من خلال بناء القدرات المحلية في جميع دول العالم، عبر المؤتمرات والندوات الدولية وكذا التظاهرات التي تقيمها، فقد دعت تظاهرة "السنة الدولية للسياحة المستدامة 2017" إلى بناء القدرات من خلال صياغة وتنفيذ السياسات التربوية التي تعزز من السياحة المستدامة في التنمية. وكذا تعزيز المناهج الدراسية تماشيا مع خطة عمل 2030 للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المستدامة؛ كما دعمت تمكين النساء والشباب عن طريق بناء المعارف وتنمية المهارات، وذلك عن طريق عقد ورشات عمل ودورات تدريبية لبناء القدرات في مجال السياحة المستدامة وكذا إطلاق منح مدرسية وبرامج تبادل إقليمية ودولية، أيضا تعديل المناهج الدراسية للنهوض بالتعليم في مجال السياحة المستدامة وإسهامها في التنمية، بما في ذلك إدماج المدونة العالمية لآداب السياحة ضمن المناهج؛ وضع برامج للتدريب المهني لاسيما للنساء والشباب والفئات الأقل حظا.

كل هذا يتم بشراكة بين الحكومة، القطاع الخاص، الأوساط الأكاديمية، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية.[22]

وبالنسبة للدول العربية حث الاجتماع الاقليمي للتنمية المستدامة للسياحة هذه الدول سنة 2017، إلى العمل على بناء قدرات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مجال الإدارة والخدمات السياحية، عن طريق تحديد وتنفيذ ومراجعة مشاريع وخدمات التعاون التقني الميدانية، بما في ذلك التعاون مع منظمة السياحة المستدامة والقضاء على الفقر، إضافة إلى تقييم احتياجات الأعضاء التثقيفية والتدريبية في قطاع السياحة، وأيضا تطوير وتنفيذ مبادرات عملية لبناء القدرات في مجال الاختصاصات الرئيسية لهيئات وإدارة السياحة الوطنية. تحسين جودة وكفاءة

البرامج التدريبية والتثقيفية[23].

المحور الثالث: استراتيجيات السياحة المستدامة في الجزائر

أولا- المقومات والاستراتيجيات

تمتلك الجزائر مؤهلات سياحية كبيرة ومتنوعة بين مقومات طبيعية من ساحل وهضاب وجبال وصحراء وتراث حضاري وثقافي لا مادي، رغم ذلك لم تحقق السياحة في الجزائر النتائج المرجوة؛ حيث أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية لا يتعدى 1٪ وتتواجد في المراتب الأخيرة للتصنيف العالمي فيما يخص الوجهات السياحية الأضعف في العالم، وبتحليل الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في مجال السياحة المستدامة منذ بداية القرن الحالي نجد:

مع بداية سنة 2001 صاغت الجزائر استراتيجية لتطوير قطاع السياحة في آفاق 2013 الموسومة بـ" مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2013" حدد هذا المخطط الأهداف المنتظرة آفاق 2013، وكذا التدابير والأدوات اللازمة لتنفيذ البرامج المسطرة لصناعة سياحية مستقلة.

ويمكن القول أن هذا المخطط حقق بعض النتائج المجسدة خاصة في ارتفاع عدد السياح بنسبة 10% بالنسبة للسياح المحليين و18% بالنسبة للسياح الأجانب في الفترة بين 2000-2005.[24]

ولتنفيذ هاته السياسة قامت الوزارة المكلفة بالسياحة بوضع الإطار التشريعي المناسب لذلك حيث أصدرت سنة 2003 قانونين حددت من خلالها قواعد التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر وتهيئة مناطق التوسع السياحي، حيث حدد القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها، بهدف إحداث محيط ملائم ومحفز لأجل ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛ إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛ إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛ تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛ المساهمة في حماية البيئة وتحسين

إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛ تحسين نوعية الخدمات السياحية؛ ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي؛ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية؛ تثمين التراث السياحي الوطني.[25]

أما القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 والمتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، فقد حدد مبادئ وقواعد حماية وتهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية بهدف؛ الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة؛ إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا تنمية منشآت النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني للأغراض السياحية؛ إنشاء عمران مهيئ ومنسجم مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.[26]

وإلى جانب إصدار القوانين، قامت الدولة بإدخال تعديلات على الخطة ومددت آجالها إلى نهاية سنة 2013.[27]

لكن سرعان ما خيم الجمود على هذه الخطة حيث لم يستمر تنفيذها بالشكل المراد له وبقيت تراوح مكانها بسبب تردد السلطات العمومية بخصوص الأهداف المسطرة وتسخير الوسائل اللازمة لتنفيذها من جهة، وعدم استقرار القطاع السياحي على المستوى المؤسساتي من جهة أخرى، وبعد فترة الجمود عملت السلطات على تنظيم ندوات تشاورية مع الفاعلين في قطاع السياحة من مؤسسات عمومية وخواص، نتج عنها إصدار التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في جانفي 2008، والذي حدد السياسة السياحية الوطنية إلى حدود 2025.[28] بعد ذلك تم تحديد مجموعة من البرامج (SDAT) آفاق 2025 لتهيئة الأقطاب السياحية في الجزائر سواء من الدرجة الأولى أو الدرجة التكميلية، ويعتبر المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم الإطار المرجعي لهذا التوجه(SNAT)، حيث يعمل على تحقيق التوازن الإقليمي والتنافسية وإقامة توازن مستدام.[29]

ويمكن القول أن الفترة الممتدة من 2008 إلى 2015 حسب المخطط التوجيهي

للتهيئة السياحية مرت دون تحقيق أي نتائج تذكر.

ثانيا- أسباب فشل استراتيجيات السياحة المستدامة في الجزائر

يرجع تأخر الجزائر في تجسيد المخططات والمشاريع المسطرة إلى عدة أسباب منها:

1- عدم الاستقرار المؤسساتي على المستوى الحكومي: وهذا منذ تسعينيات القرن الماضي بسبب تغييب قطاع السياحة عن الجهاز الحكومي وأحيانا دمج أنشطتها في قطاعات أخرى (وزارة الثقافة، الوزارة الأولى، الداخلية، النقل، الصناعات التقليدية، تهيئة الإقليم والبيئة، الصناعات الخفيفة والمتوسطة)، وأحيانا أخرى تغيير مقراتها الإدارية حوالي ست(06) مرات، يضاف إلى ذلك تعاقب تسعة (09) وزراء في الفترة الممتدة من 2004-2015.

كل هذا نتج عنه هدر للطاقات وعدم استقرار الموظفين وضياع الملفات وعدم إنجاز الخطط والمشاريع المسطرة.[30] كذلك الأمر بالنسبة للوكالة الوطنية لتنمية السياحة التي كان الهدف من إنشائها تزويد الوزارة المكلفة بالسياحة بالدراسات المتخصصة في الدراسات السياحية والتقنية وتهيئة المناطق السياحية، بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من إنشائها لا تزال تقوم بأدوار ثانوية ولم تتحكم في عملها. ويرجع ذلك إلى ضعف التأطير وافتقار الوكالة للكفاءات البشرية عالية المستوى القادرة على رسم وتبني استراتيجية واضحة المعالم.[31]

أيضا عدم فعالية النصوص القانونية بالرغم من إصدار القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، غير أن تطبيقه بقي بعيدا عن الواقع، مثلا من ناحية الهياكل والمؤسسات لا نجد مؤسسة أو إدارة مركزية تهتم بالسياحة المستدامة في الجزائر. يضاف إلى ذلك تركيز مختلف القوانين والتدابير التي اتخذتها الجزائر على الجانب الكمي للسياحة (من توسيع الحظيرة الفندقية سواء الدرجة الممتازة أو الدرجة العادية).

2- عدم الاستقرار المؤسساتي على المستوى المحلي: بالنسبة لمديريات السياحة الولائية في معظمها هي غير مستقرة، حيث تعاني صعوبات كبيرة خاصة فيما يتعلق بالحصول على المقرات الإدارية وتخصيص الوسائل اللازمة للسير العادي لها.[32] فلا تزال السياحة على المستوى المحلي بحاجة إلى اهتمام المشرع، فحسب قانون الولاية

12-09، أدرجت السياحة ضمن لجنة الري والفلاحة والغابات والصيد البحري دون أن يخصص لها لجنة مستقلة.(33)

أما بالنسبة للبلدية نجد أن قانون 11-10، أدرج السياحة ضمن صلاحيات لجنة تهيئة الإقليم والتعمير والصناعات التقليدية. (34) دون إدراجها كعنصر فعال في التنمية المحلية ما يحول دون إعطاء تنمية السياحة الأولوية في برامج البلدية.

3- ضعف البنية التحتية للخدمات السياحية في الجزائر: خاصة ما تعلق بترابطية قطاعات النقل والسياحة والثقافة، إضافة إلى ضعف الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في قطاع السياحة في الجزائر، فبعض المواقع للمؤسسات الوطنية التي تروج وتسوق للسياحة في الجزائر هي مواقع ضعيفة لا تحتوي المعلومات اللازمة.

إضافة إلى غياب موقع الكتروني شامل للمواقع السياحية في الجزائر مرفقا بالفنادق والإقامات والمنتجعات السياحية الموجودة في محيط تلك المواقع، وأيضا تنافسية السعر لأن سعر الفنادق ثابت طوال السنة أي عدم وجود تخفيضات موسمية.

4- تهميش مسألة بناء القدرات: سواء الفردية من تدريب وتأهيل العنصر البشري وكذا نقص الوظائف المتعلقة بالسياحة في سوق العمل، وأيضا ضعف بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية.

5- عدم وجود هيئات مختصة في السياحة المستدامة: سواء على المستوى المركزي أو المحلي.

6- فيما يخص الانفتاح العالمي: تعتبر الجزائر وجهة سياحية صعبة من حيث الحصول على تأشيرة للدخول إليها بسبب تعقد الإجراءات الإدارية.

ثالثا- ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي

بالرجوع إلى ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للسياحة والسفر لسنة 2019، جاءت في المرتبة 116 عالميا وتحصلت على مؤشر 3.1.(35) هذا باجتماع جميع المعايير، وبالتفصيل في كل معيار تتفاوت المرتبة وكذا المؤشر وفق الجدول التالي:

الجدول1: ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للسياحة والسفر لسنة 2019

المعايير	المرتبة على الصعيد العالمي	المؤشر
تمكين البيئة	80	4.6
سياسات السفر والسياحة وشروط التمكين	134	3.6
البنية التحتية	115	2.3
الموارد الطبيعية والثقافية	90	2.1
مناخ الأعمال	118	3.9
السلامة والأمن	53	5.6.
النظافة والصحة	76	5.2
الموارد البشرية وسوق العمل	102	4.1
الاستعداد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	89	4.2
تحديد أولويات السياحة والسفر	132	3.1
الانفتاح العالمي	139	1.5
تنافسية الأسعار	8	6.2
الاستدامة البيئية	133	3.5
البنية التحتية للنقل الجوي	99	2.2
البنية التحتية الأرضية والميناء	90	2.8
البنية التحتية للخدمات السياحية	136	1.8
الموارد الطبيعية	126	2.1
الموارد الثقافية وسفر الأعمال	51	2.0

- المؤشر من 1 الأدنى إلى 7 الأفضل.

Source: (World Economic Forum.2019. 99)

بناء على المعطيات الواردة في هذا الجدول فإن الجزائر لا تزال متأخرة في مجال السياحة، فقد احتلت مراتب متأخرة تتراوح على الترتيب بين المرتبة 102 والمرتبة 139 بمؤشرات منخفضة في مجالات: الانفتاح العالمي، البنية التحتية للخدمات السياحية، الاستدامة البيئية، تحديد أولويات السفر، سياسات السفر وشروط التمكين، الموارد الطبيعية، مناخ الأعمال، البنية التحتية.

فهاته المعايير هي معايير أساسية؛ التفوق فيها يعني قطاع سياحي قوي مستدام، كما تراوحت مرتبة الجزائر بين المرتبة 99 والمرتبة 8 في مجالات: البنية التحتية للنقل الجوي، البنية التحتية الأرضية والميناء، الموارد الطبيعية والثقافية، الاستعداد في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصالات، تمكين البيئة، النظافة والصحة، السلامة والأمن، الموارد الثقافية وسفر الأعمال واحتلت المرتبة 8 عالميا فيما يخص تنافسية الأسعار.

المحور الرابع: إستراتيجية بناء القدرات المحلية كآلية لتنمية قطاع السياحة في الجزائر

يختلف استخدام مفهوم الإستراتيجية من سياق لآخر، وسيتم التركيز في هذا البحث على السياق التنموي.

أولا- توظيف الإستراتيجية في السياق التنموي للقطاع السياحي

نستخدم في هذه الدراسة مفهوم الإستراتيجية في السياق التنموي للدلالة على "القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسائل تنفيذها، وهي ترتبط أساسا بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة".

بمعنى "فن استخدام كل الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف العامة والعليا بها".[36]

واستراتيجية تحقيق تنمية سياحة مستدامة حسب الأمم المتحدة ينبغي أن تراعي العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛ الاستغلال الأمثل للموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في تنمية السياحة مع الحفاظ في الآن ذاته على التوازنات الإيكولوجية والمساعدة على حفظ التراث الطبيعي والتنوع الإحيائي؛ احترام الأصالة الاجتماعية الثقافية للمجتمعات المحلية المضيفة والحفاظ على ما هو قائم من تراث ثقافي وقيم، والمساهمة في التفاهم والتسامح بين الثقافات؛ كفالة وجودة عمليات اقتصادية طويلة الأجل تتوفر لها مقومات البقاء وتتيح لجميع الأطراف المعنية منافع اجتماعية واقتصادية موزعة بشكل عادل بما في ذلك إتاحة فرص ثابتة للعمل وتحقيق الدخل وخدمات اجتماعية للمجتمعات المحلية المضيفة والمساهمة في تخفيف حدة الفقر؛ ووعي صناع السياسات والسياح ومشغلي قطاع السياحة بضرورة وقيمة الحفاظ على الثروات الطبيعية والاجتماعية والثقافية الفريدة للوجهة السياحية. [37]

وبناء القدرات المحلية لأجل تحقيق سياحة مستدامة تمر عبر ثلاث مستويات.

ثانيا- مستويات بناء القدرات لتحقيق سياحة مستدامة

تتمثل هذه المستويات فيما يلي:

1- البيئة التمكينية للسياحة: وتستخدم لوصف النظام الذي يعمل فيه الأفراد والمنظمات، والذي يعتبر عامل حاسم في تسهيل أو إعاقة جهودهم وأدائهم، وتشمل القدرات على مستوى البيئة التمكينية؛ السياسات والتشريعات وعلاقات القوة والأعراف الاجتماعية وأساليب العمل والمشاركة المدنية في مختلف أجزاء المجتمع.

وبناء عليه يمكن تحقيق البيئة الملائمة لتطوير قطاع السياحة من خلال وضع الاستراتيجيات ومجموعة المعايير والمبادئ التوجيهية.

2- المستوى التنظيمي للقدرات: يتألف من السياسات والترتيبات والإجراءات والأطر الداخلية التي تسمح للمنظمة بالعمل والاضطلاع بمهامها والتمكن من الجمع بين القدرات الفردية وتحقيق الأهداف المنظمة.

3- المستوى الفردي: تشير القدرات إلى المهارات والخبرات والمعرفة التي يمتلكها الناس، فلكل شخص مزيجا من القدرات التي تمكنه من الأداء سواء في المنزل أو في العمل أو في المجتمع ككل، ويتم الحصول على البعض من هذه القدرات من خلال التدريب الرسمي والتعليم والبعض الآخر من خلال التعلم عن طريق العمل والخبرة في مجال السياحة.

فهذه المستويات الثلاث تفاعلية تكاملية يؤثر كل مستوى على الآخر، وحتى تتحقق عملية بناء القدرات في مجال السياحة المستدامة لابد من إعداد إستراتيجية وطنية متكاملة للسياحة المستدامة والسياسات ذات الصلة على المستوى المجتمعي، ومن الضروري أن تتمحور عملية بناء القدرات حول الاتجاهات والتوجهات الجديدة في مجال السياحة المستدامة، كالاهتمام المتزايد بالثقافة المحلية ومواقع التراث وتنمية القدرات في هذا المجال مثل تدريب المرشدين السياحيين على الثقافة المحلية ومواقع التراث وتطوير حزم سياحية جديدة.[38]

ويمكن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بنجاح إذا كانت الهيئات أو المؤسسات المنفذة مزودة بالمعارف والخبرات اللازمة، وتعمل بالتنسيق فيما بينها.

ثالثا- تدابير تنمية السياحة المستدامة في الجزائر

1- الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تستطيع الحكومة الجزائرية وشركات القطاع الخاص جعل السياحة أكثر استدامة بعدة طرق، وتتوقف آفاق نمو القطاع في الأمد الطويل على بنية تحتية مناسبة، وكذا تعزيز السياسات والمؤسسات التي تضمن تنفيذ الأنشطة السياحية على نحو مستدام يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبتزايد نضوج القطاع ستتزايد أيضا أهمية التخطيط على المستوى الوطني والضوابط البيئية ومبادرات الحفاظ على الثقافة.

2- الانخراط في الجهود الدولية لتنفيذ متطلبات السياحة المستدامة: ينبغي على الجزائر الانخراط في الجهود الدولية، مثلا لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بالسياحة من أجل التنمية التي أنشأت بمبادرة من منظمة السياحة العالمية، وهي هيئة تجمع التجارب والخبرات السياحية لتسع وكالات وبرامج دولية بهدف تحقيق التنسيق والفعالية والكفاءة في تقديم المساعدة التقنية المتصلة بالسياحة إلى البلدان النامية.

من المبادرات التي تشمل القطاع الخاص إنشاء المجلس العالمي للسياحة المستدامة وقد وضع المجلس مجموعة من المؤشرات لتقصي ورصد عمليات السياحة وإدارة الفنادق ومنظمي الرحلات والوجهات السياحية بهدف تقييم استدامتها وتتعلق المؤشرات بأربعة مجالات هي الإدارة المستدامة والآثار الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبيئية.[39]

3- تصميم سياسات عامة محفزة على السياحة المستدامة: لابد من تصميم وتنفيذ سياسات ضرائب وإعانات تشجع على الاستثمار في الأنشطة السياحية المستدامة وتثني عن السياحة غير المستدامة، فعندما تستثمر الحكومات في ميادين كالحفاظ على المناطق المحمية والأصول الثقافية وإدارة المياه والنفايات ترسل إشارة إلى المستثمرين من القطاع الخاص وتشجع على اتخاذ قرارات استثمارية تكون لها نواتج أكثر ملائمة للبيئة، ويكون ذلك بالاعتماد على تكنولوجيا وممارسات جديدة.

كذلك ينبغي وضع أطر سياسية متماسكة وشاملة، وذلك بدمج السياحة المستدامة في مجمل سياسات البلد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجهات سياسية فاعلة متعددة، درجة عالية من القدرة المؤسسية.

كما يستدعي وجود وكالات سياحية قوية قادرة على التنسيق مع الوكالات الحكومية والجهات المعنية الأخرى كالسلطات المحلية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

4- الشراكة المجتمعية: فهي مسؤولية الجميع من حكومة وشركات ومنظمات المجتمعية، فلابد لها من التكتل من أجل حماية البيئة والحفاظ عليها، وكذا يضفي مزيدا من الفعالية ويساهم في تعزيز المركز التنافسي، وأيضا ضمان استدامة العمليات السياحية في جميع المستويات المرتبطة بالقطاع، كذلك ينبغي إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط وصنع القرار وتقييم الآثار الاجتماعية للأنشطة السياحية واحترام التنوع الاجتماعي والثقافي ومراعاة ثقافة البلد المضيف.

5- التمويل والاستثمار: حيث تتوقف نوعية البنية التحتية السياحية بدرجة كبيرة على مدى الوصول إلى التمويل بغرض القيام باستثمارات عامة وخاصة، ما يتطلب تيسر الحصول على الإعانات خاصة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، كذلك لابد من التشجيع على الاستثمار المحلي إلى جانب مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية (من شراكات عبر الوطنية أو استثمار أجنبي مباشر أو مساعدات إنمائية وتعاون ثلاثي).[40]

وبناء على ما سبق فتحقيق سياحة مستدامة في الجزائر يتطلب الاهتمام بمسألة بناء القدرات المحلية، وذلك بدءا بالقيام بإصلاحات قانونية ومؤسساتية وفق مايلي:

- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية الإدارية والنصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط هياكل الإدارة المحلية وتحدد أساليب العمل فيها، والاهتمام بالعنصر الإنساني باعتباره عنصرا أساسيا في التنمية الشاملة بتشجيع الأسلوب الديمقراطي.[41]

- منح السلطات المحلية والبلدية خصوصا صلاحية أكبر في تنظيم التظاهرات السياحية المحلية، كمثال صلاحية تنشيط الأعياد المحلية والترويج للصناعات التقليدية المحلية، ودعم إنشاء جمعيات محلية تعمل على الترويج للثقافة السياحية بين السكان، وكذا الترويج للسياحة في منطقتهم.

- الاستفادة من مشاريع ذات الدعم الدولي الخاصة ببناء القدرات، مثل "برنامج كابدال لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية المستدامة"، الذي يشجع على

الاستعمال الفعال للموارد المحلية والوطنية في خدمة الأقاليم والمواطنين بهدف التأثير الإيجابي للسياسات العمومية[42]، بتركيزه على عملية بناء قدرات الفاعلين المحليين من الفاعلين العموميين، المجتمع المدني، القطاع الخاص، وفق مقاربة براغماتية ومتجانسة في إطار مندمج وتشاركي في عشر بلديات نموذجية من القطر الوطني، حيث يشجع نجاح التجربة فيها على تعميم فكرة البرنامج إلى باقي بلديات الوطن.

في جانب السياحة المستدامة نجد تجربة بلديتي تيميمون وجانت بمقوماتهما الثرية من العمران التقليدي والزراعة بالواحات، تقنيات الري التقليدية، وتراثهما الثقافي المادي وغير المادي، وقدرتهما في التأقلم الذكي مع المحيط الصحراوي الصعب، دافع للتنمية السياحية الثقافية والطبيعية المستدامة، فنجاح هاتين البلديتين في البرنامج يجعل منها نماذج تتبناها وتثمنها بلديات أخرى عبر التراب الوطني.

خاتمة:

يعاني قطاع السياحة في الجزائر العديد من جوانب الخلل والقصور أبرزها نقص وعي صناع القرار بأهمية القطاع ودوره في التنمية المستدامة، ما نجم عنه عدم الاستقرار المؤسساتي أثر على الاستمرارية في المشاريع والمخططات، إضافة إلى ضعف البنية التحتية للخدمات السياحية خاصة ما تعلق بترابطية قطاعات النقل والسياحة والثقافة، وكذا ضعف الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وأيضا تنافسية سعر الخدمات السياحية، وتهميش مسألة بناء القدرات سواء الفردية من تدريب وتأهيل العنصر البشري في السياحة المستدامة وأيضا بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية.

وفيما يخص الانفتاح العالمي، تعتبر الجزائر وجهة سياحية صعب الدخول إليها بسبب تعقد إجراءات الحصول على التأشيرة.

وللأسباب السابقة الذكر يظهر مدى الحاجة لتوظيف إستراتيجية بناء القدرات كعملية محورية في لتحقيق سياحة مستدامة في الجزائر، باعتبارها تنطلق من الإمكانات المحلية الموجودة وتعمل على تنميتها وتطويرها، بدءا بتطوير العنصر البشري وتدريبه وتمكينه، ومن ثمة تطوير الإطار المؤسسي والقانوني لتحقيق التغيير التنظيمي من أجل الاستفادة من الفرص الواعدة، ومن ثمة بناء شراكات مع مختلف الفاعلين الرسميين وغير الرسميين على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق

تنمية حقيقية لقطاع السياحة المستدامة في الجزائر.

وفي هذا الإطار تم رصد مجموعة من **الاقتراحات** متعلقة ببناء القدرات لتحقيق سياحة مستدامة في الجزائر:

- إنشاء هيئة وطنية عليا للسياحة المستدامة مهمتها إعداد إستراتيجية وطنية متكاملة لتحقيق السياحة المستدامة في الجزائر، وكذا التنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي وأيضا على المستوى الدولي.

- التركيز على تنمية قدرات الأفراد من العاملين في قطاع السياحة وكذا منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي بعقد جورات تدريبية حول أهمية السياحة المستدامة وطرق ترقيتها وتوعيتهم بأهمية دور الإنسان في تحقيق ذلك.

- تعزيز الحكامة التّشاورية المحلية، التي تعدّ المسار الأفضل لعملية اتّخاذ القرارات، عن طريق استشارة المواطنين ومنحهم قدر كبير من المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تعنيهم وخاصة في جانب السياحة.

- عقد المؤتمرات والندوات العلمية الدولية والوطنية بشأن بناء القدرات وتبادل الخبرات والتجارب على المستوى الدولي والاقليمي والوطني.

- الاستفادة من الدراسات العلمية في الجامعات التي تعنى بقطاع السياحة مثل فروع العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية والإدارية والعلوم السياسية، باعتبارها تهتم بسياسات القطاع بالدراسة والتحليل وتقدم حلولا واقتراحات فعالة.

الهوامش والمراجع:

[1]- المناور فيصل، العلبان منى: بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص11.

[2]- المرجع نفسه، ص7.

[3]- غانم عبد المطلب: إدارة التنمية بين بناء المؤسسات وبناء القدرات تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2010، ص22.

[4]-المناور فيصل، العلبان منى: المرجع السابق، ص12.

[5]- منظمة التعاون الإسلامي: خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، 2018، ص47.

[6]- المناور فيصل، العلبان منى: المرجع السابق، ص14.

[7]- الأمم المتحدة: مشروع بناء القدرات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2020، ص2- 4.

[8]- المرجع نفسه، ص ص، 25، 24.

[9]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنمية القدرات، نيويورك، 2009، ص8.

[10]- المناور فيصل، العلبان منى: المرجع السابق، ص ص، 27-28.

[11]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المرجع السابق، ص19.

[12]- الأمم المتحدة: المرجع السابق، ص3

[13]- الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020، بيروت، 2020، ص221.

[14]- الأمم المتحدة: المرجع السابق، ص ص، 3-4.

[15]-كافي محمد يوسف: السياحة البيئية المستدامة تحدياتها وآفاقها البيئية، دار رسلان، دمشق، 2010، ص85.

[16]- دبور نبيل: مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة بين البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، المجلد 25، العدد 01، 2004، ص24.

[17]- وناسي لزهر، أقضي محمد شريف: دور القطاع السياحي في إرساء مضامين التنمية المستدامة مقاربة من منظور الحوكمة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، المجلد 07، العدد01، 2020، ص 489.

[18]- كافي محمد يوسف: المرجع السابق، ص86.

[19]- بن غضبان فؤاد: السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، دار صفاء، عمان، 2015، ص ص، 98-99.

[20]- غرايبية خليف مصطفى: السياحة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص ص، 209-210.

[21]- UNWTO: Measuring Sustainable Tourism Developing Framework for Sustainable Tourism, Unwto statistics and tourism satellite account programme, 2016, p3.

[22]- المنظمة العالمية للسياحة: 2017 السنة الدولية للسياحة المستدامة في سبيل التنمية، 2016، ص13.

(23)- لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط: برنامج عمل لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط 2017، 2017، ص ص، 17-18.

(24)- حاوشين ابتسام، بوعوينة سليمة: السياحة المستدامة في بعض الدول العربية، دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي تيبازة، المجلد3، العدد02، 2015، ص 342.

(25)- قانون رقم 03-01، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423ه الموافق ل17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد11، صدرت بتاريخ 19 فيفري 2003، ص5.

(26)- قانون رقم 03-03، المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423هـ الموافق ل 17 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد11، صدرت بتاريخ 19 فيفري 2003، ص ص، 14-15.

(27)- موهوب صالح: الاقتصاد السياحي ومكانته في العالم وفي الجزائر، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، ص130.

(28)- المرجع نفسه، ص131

(29)- حاوشين ابتسام، بوعوينة سليمة: المرجع السابق، ص342.

(30)- موهوب صالح: المرجع السابق، ص148.

(31)- المرجع نفسه: ص، ص، 153-154.

(32)- المرجع نفسه: ص150.

(33)- قانون رقم 12-07، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 28 ربيع الأول1433ه الموافق ل21 فيفري2012، الجريدة الرسمية، العدد 33، صدرت بتاريخ 29 فيفري2012 .

(34)- قانون رقم11-10، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 20رجب1432ه الموافق ل22 جوان2011، الجريدة الرسمية، العدد 37، صدرت بتاريخ 3 يوليو2011.

(35) - World Economic Forum: The Travel and Tourism Competitiveness, Report Geneva, 2019, p65.

(36)- خاطر حمد مصطفى، عبد الفتاح محمد: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص73.

(37)- السياحة المستدامة المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 14-15 مارس 2013، ص19.

(38)- منظمة التعاون الإسلامي: المرجع السابق، ص49

(39)- السياحة المستدامة المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة: مرجع سابق، ص ص، 20-21.

(40)- المرجع نفسه، ص 22-24

[41]- طاشمة بومدين: الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية، مجلة تواصل، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد16، العدد 02، 2010، ص 43.

[42]- وزراة الداخلية والجماعات المحلية، كابدال ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية، الجزائر، 2017، ص2.